الرقابة الداخلية في البنوك التجارية " دراسة مقارنة بين بنك فلسطين في غزه والبنك الإسلامي الفلسطيني

حازم أحمد فروانة

جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان

ملخص:

تعتبر الرقابة الداخلية أداه من أدوات النجاح الخاص بالمؤسسات المالية والتجارية والصناعية والخدمية نظراً لأهميتها سلطنا الضوء في بحثنا هذا على الرقابة بشتى أنواعها، سواء إداريه أو محاسبيه أو إجراء ضبط داخلي بهدف حماية الأصول الرأسمالية للبنك والتأكد من دقتها التأكد من اتخاذ إجراءات فاعلة لحماية أصول البنك، والتأكد من الاحتفاظ بسجلات محاسبية مناسبة ومعلومات مالية يمكن الاعتماد عليها من خلال إجراءات مصممة لتفادي أو التقليل إلى أدنى حد ممكن من المخاطر، وكذلك التأكد من الالتزام بالقوانين والأنظمة المطبقة، والتأكد من كفاية وفاعلية نظام الرقابة الداخلية والتأكد من وضع وإدامة الإجراءات اللازمة لذلك، وتقييم فاعلية نظام الرقابة الداخلية وتحديد أهداف الرقابة ومراجعة السياسات الهامة للرقابة ووضع إجراءات الرقابة ذات الصلة.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الإدارية، البنك ، الرقابة المحاسبية، الضبط الداخلي، الرقابة الداخلية.

Abstract

Internal control is a tool for the success of financial, commercial, industrial and service institutions because of its importance. In this research, we highlighted the various types of supervision, whether accounting, accounting or internal control, in order to protect the bank's capital assets and ensure its accuracy. To maintain appropriate accounting records and reliable financial information through procedures designed to avoid or minimize the risks, as well as to ensure compliance with applicable laws and regulations, and to ensure the adequacy and effectiveness of the control system And to ensure the establishment and maintenance of the necessary procedures, assess the effectiveness of the internal control system, define the audit objectives, review important control policies and establish related control procedures.

Keywords: Administrative Control, Bank Accounting Control, Internal Control, Internal Control

مقدمة:

يعتبر نظام الرقابة الداخلية من أهم مقومات نجاح المؤسسات والشركات والبنوك في عملها، فهذا النظام بما يشتمله من مقومات وعناصر وإجراءات، والرقابة الداخلية تهدف إلى تقييم جوانب أنشطة الإدارة من خلال مراجعة الأعمال المحاسبية والمالية والأعمال الأخرى وذلك لخدمة الإدارة، وهو في نفس الوقت يمثل صلب الرقابة الإدارية المتمثلة في قياس وتقييم الوسائل الأخرى للرقابة، حيث أن الرقابة الداخلية أمر حتمياً تقتضيه الإدارة العلمية الحديثة للمحافظة على الموارد المتاحة، والرقابة الداخلية تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المشروع بهدف حماية أصوله وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها وزيادة الكفاية الإنتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات. (رمضان وآخرون،1995، ص6)

ونظراً لأهمية موضوع الرقابة الداخلية وخاصة في البنك الإسلامي بنك فلسطين فرع غزه ، ارتأى الباحث تناول هذه الموضوع للتعرف على مدى اعتماد إدارة البنوك على أدوات الرقابة الداخلية. حيث أن هذه البنوك من البنوك المعروفة في فلسطين من حيث الاتساع والانتشار وحجم الأعمال .(عادل رزق، 2004،ص3)

مشكلة الدراسة: تتحدد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي: الرقابة الداخلية في البنوك التجارية " دراسة مقارنة بين بنك فلسطين في غزه والبنك الإسلامي الفلسطيني "

وقد انبثق من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:-

- هل تختلف إجراءات وضوابط للرقابة الداخلية الإدارية باختلاف صيغة البنك " ربوي ، اسلامى" ؟
- هل تختلف إجراءات وضوابط للرقابة الداخلية المحاسبية باختلاف صيغة البنك " ربوي، اسلامى" ؟
- هل تختلف إجراءات وضوابط للرقابة الداخلية للضبط الداخلي باختلاف صيغة البنك " ربوي، اسلامى" ؟

فرضيات الدراسة:

– تختلف الإجراءات والضوابط للرقابة الداخلية الإدارية باختلاف صيغة البنك " ربوي ، اسلامى".

– تختلف الإجراءات والضوابط للرقابة الداخلية المحاسبية باختلاف صيغة البنك " ربوي ، اسلامى".

– تختلف الإجراءات والضوابط للرقابة الداخلية والضبط الداخلي باختلاف صيغة البنك " ربوي ، اسلامى".

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى ما يلي:

– التعرف على الإجراءات والضوابط للرقابة الداخلية الإدارية باختلاف صيغة البنك " ربوي ، اسلامى".

– التعرف على الإجراءات والضوابط للرقابة الداخلية المحاسبية باختلاف صيغة البنك " ربوي ، اسلامى".

– التعرف على الإجراءات والضوابط للرقابة الداخلية والضبط الداخلي باختلاف صيغة البنك " ربوي ، اسلامى".

– التعرف على البنك الإسلامي وبنك فلسطين من حيث نشأتهم ووظائفهم وخدماتهم وشبكاتهم وفروعهم ومكاتبهم.

– استعراض نظام الرقابة الداخلية من حيث تعريفها وأدواتها ووظائفها ومقوماتها.

– استيضاح طبيعة الإجراءات الرقابية الداخلية المعتمدة في البنوك وتقييمها وفحصها.

أهمية الدراسة:

– رغبة الباحث في تناول احد الموضوعات المحاسبية ذات العلاقة بالتدقيق، مع إجراء الدراسة العملية على البنوك.

– تزويد مكتبة الجامعات بأبحاث أكاديمية متخصصة تتناول موضوع الرقابة الداخلية في البنوك .

– وضع إدارة البنوك في صورة أهمية دور الرقابة الداخلية في تحقيق أهداف البنك واعتبارها جزء أصيل من عملية الرقابة الخارجية.

– لفت انتباه سلطة النقد الفلسطينية إلى ضرورة مراجعة كافة جوانب الرقابة الداخلية المعمول بها في البنوك لما لذلك من اثر في تقوية مهمة السلطة الرقابية.

منهج الدراسة: سيتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة حيث سيتم الجمع بين مصادر البيانات الأولية والثانوية.

مجتمع وعينة الدراسة:

- المجتمع : البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة.

- العينة : بنك فلسطين كبنك ربوي ، والبنك الإسلامي الفلسطيني كبنك اسلامى .

مصادر جمع البيانات:

المصادر الأولية: عبارة عن مقابلة شخصية.

المصادر الثانوية: عبارة عن كتب ومراجع علمية ومقالات مهنية وأبحاث الكترونية ومصادر مكتبية أخرى .

حدود الدراسة:

- الحد الزماني: تجري هذه الدراسة في 2016-2017م .

- الحد المكاني:البنك الإسلامي الفلسطيني وبنك فلسطين فرع غزه.

- الحد البشري :مدير البنك الإسلامي الفلسطيني فرع غزه ، ومدير بنك فلسطين فرع غزه.

مصطلحات الدراسة:

– البنك: هو عبارة عن مكان يلتقي فيه عرض الأموال والطلب عليها،أي تتجمع فيه أموال المودعين والمدخرين ليعاد اقتراضها ضمن أنظمة وقواعد وتعليمات (محمد مناع، ،2003،ص32)

– البنوك التجارية : تعمل البنوك التجارية في السوق النقدي للمحافظة على درجة عالية من السيولة والحصول على أعلى عائد ممكن. (مروان عوض، 1985،ص50)

– البنوك الإسلامية : هي بنوك لا تتعامل بالفائدة أخذا ولا عطاء، على الرغم من أنها تقبل الودائع كأي بنك أخر، وتقدم الخدمات المصرفية الأخرى، إلا أنها تتحمل مخاطر المشاركة في الاستثمار في المشروعات مع عملائها . (هشام جبر ونضال المصري، 1986، ص190)

– **الرقابة:** تطور تعريف الرقابة الداخلية تاريخيا ليساير التطور الكبير في النشاط الاقتصادي والتجاري وما رافقه من نمو في حجم المشروعات والوحدات الاقتصادية واتساع نطاقها، ومواكبة التطور في علم الإدارة. (محمد دحبور،1998،ص13)

– **دراسات سابقة:**

– **دراسة فارس أبو معمر(2000)**: دراسة بعنوان دور البنوك في الاستثمار في فلسطين للفترة(1995-2000).

بدأ بالحديث عن الواقع المصرفي في فلسطين أثناء الاحتلال البريطاني لفلسطين1917م ثم اعتماد الجنيه المصري، وفي عام 1926م قامت الإدارة المصرية البريطانية بتأسيس مجلس النقد الفلسطيني وفي عام 1927م قام المجلس بإصدار الجنيه الفلسطيني وفي عام 1950م تم تأسيس مجلس النقد الأردني وتم استخدام الدينار الأردني وفي عام 1964م استبدل مجلس النقد بالبنك المركزي الأردني .

وقبل عام 1967م وجدت (8) مصارف تجارية وبعد احتلال حزيران1967م قامت إسرائيل بإغلاق جميع البنوك الفلسطينية و العربية و فروعها ومن ثم قامت بفتح إسرائيلية في الأراضي المحتلة وبعد قدوم السلطة الوطنية عام 1994م تم التوسع في فتح البنوك ،ومن ثم التطرق إلى النتائج التي حصل عليها ومن أهمها :-

1- انخفاض حجم التسهيلات المقدمة للقطاع الزراعي وان نسبة القروض إلى إجمالي الموجودات منخفضة جداً .

2-عدم الاستقرار السياسي و قلة خبرة البنوك في البيئة الفلسطينية وعدم وجود ضمانات تفي متطلبات البنوك لمنح التسهيلات و ضعف الاقتصاد الفلسطيني .

3-عدم وجود محاكم مختصة تؤثر إلى حد كبير على حجم التسهيلات المقدمة .

من خلال ما سبق نجد أن الدكتور أبو معمر ركز في بحثه على التسهيلات التي تقدمها البنوك في فلسطين للقطاعات الاقتصادية المختلفة وان أساليب انخفاضها هي عوامل تتمثل في خارج البنوك والتي تتمثل في العوامل السياسية و الاقتصادية و القانونية بينما يقوم بحثنا عن المعوقات التي تتواجد داخل بنوك قطاع غزة والتي أثرت سلبيا على استثماراتها بشتى أنواعها داخل القطاع .

– **دراسة سعاد النادي (2004)**: دراسة بعنوان(المعوقات الداخلية في البنوك للاستثمار في قطاع غزة)

حيث بدأ البحث بتعريف عام للاستثمار فعرفه وعدد أنواعه وأهدافه ومن ثم دراسة حاله في مجال الاستثمار ثم دراسة عن المصارف العاملة في القطاع وتشمل أنواعها وخصائص كل نوع من هذه المصارف، و بعد ذلك انتقل إلى الربط بين الاستثمار والبنوك في القطاع حيث بدا بتناول المعوقات التي تعيق الاستثمار في البنك من الداخل المتمثلة في وسائل التكنولوجيا الناقصة وقلة الخبرة والكفاءات والرداءة في اتخاذ القرار حيث شملت جميع النواحي الفنية، ومن ثم قدم لنا البحث بعض النتائج والتوصيات ومنها :-

1- إعطاء الصلاحيات لجميع الفروع لاتخاذ القرارات الاستثمارية وذلك للحد من المركزية في البنوك .

2- أن تتخلى القوائم الانتمائية بالموضوعية والنزاهة عند قيام القيام بدراسة طلب الائتمان .

3- أن تكون الطواقم الائتمانية متخصصة في مجال التمويل .

4- أن تعزز البنوك من استخدام التكنولوجيا الحديثة .

ومن خلال ما سبق نلخص حاجتنا إلى معرفة المعوقات الداخلية الخارجية التي تؤثر على الاستثمار حيت شمل البحث السابق النواحي الداخلية في البنك من إدارية وفنية وتكنولوجيا .

– مقومات البنوك الإسلامية: تعتبر البنوك من أوائل المؤسسات والشركات الاقتصادية المالية التي تم تأسيسها في العالم حيث يرجع ظهور أول بنك إلى القرن الثاني عشر، ولكن أول ما ظهرت البنوك التجارية ومن ثم البنوك المتخصصة وفي منتصف السبعينات من القرن العشرين ظهرت البنوك الإسلامية بشكل فعلي، حيث ذكر أحد الكتاب أنه كان أول ظهور لنظام البنوك الإسلامية يتمثل في بيت مال المسلمين، حيث كان يتولي رعاية شؤون المسلمين ويعني باحتياجاتهم أفرادا كانوا أو جماعات، حيث كان يقوم بيت المال بمتطلبات التمويل اللازم للمجتمع، ولكن في العصر الحديث وبعد أن تغيرت ظروف الحياة في شتى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وبعد أن ظهرت النقود الورقية وبرز دورها في حياة الفرد والمجتمع، ظهرت الحاجة إلي وجود مؤسسات مالية تلبي متطلبات المجتمع في ناحيتي التمويل والإنتاج، وقد شجعها في ذلك ارتفاع أسعار الفائدة وزيادة الطلب علي الأموال اللازمة للتطور الصناعي والتجاري .

حيث تبلورت فكرة إنشاء البنوك الإسلامية، وظهرت إلي حيز الوجود فكانت أول محاولة لهذا التوجه في باكستان في احدي المناطق الريفية، في نهاية الخمسينيات من هذا القرن , عن طريق ظهور مؤسسة تقوم باستقبال الودائع من الميسرين وإقراضها إلي المزارعين / دون عائد، بل تتقاضي أجورا رمزية تغطي تكاليفها الإدارية، ولكن ما لبث أن أغلقت هذه المؤسسة أبوابها لعدم وجود كادر مؤهل من العاملين، ثم ظهرت التجربة الثانية في الريف المصري في العام 1963 حيث تأسست بنوك ادخار تعمل وفق الشريعة الإسلامية، لقد عكست التجربتان السابقتان – بالرغم من عدم نجاحهما رغبة

المسلمين في إيجاد البدائل للمؤسسات المصرفية القائمة والتي تتفق مع الشريعة الإسلامية، لذلك شهدت السبعينات من القرن من القرن الماضي، انطلاقة جديدة لفكرة لإنشاء المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية ففي العام 1971 أسس في مصر أول مصرف يقوم بممارسة النشاط المصرفي علي غير أساس الربا , وهو بنك ناصر الاجتماعي , الذي بدأ ممارسة نشاطه عمليا عام 1971 ثم أعقب ذلك إقامة مصرفين إسلاميين معا عام 1975م هما بنك دبي الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية في جدة ثم توالت حركة تأسيس البنوك الإسلامية بظهور مصرف فيصل الإسلامي عام 1977 وبنك فيصل الإسلامي السوداني، وبيت التمويل الكويتي أعقبها البنك الإسلامي الأردني في العام 1978 ثم أخذت البنوك الإسلامية تتزايد بشكل واضح عاما بعد عام. (الصباح،نسيم،2004)

ويتضح مما سبق أن البنوك الإسلامية هي أحد أهم تصنيفات البنوك والمصارف بل أصبحت في الوقت الحاضر من أكثر اهتماما وجذبا للاستثمارات والأموال والودائع في الدول الإسلامية والدول الغربية نظرا لفلسفتها المصرفية وقدرتها علي مواجهة المخاطر .

– مفهوم البنوك الإسلامية:

البنوك الإسلامية هي كسائر البنوك سواء التجارية أو العقارية أو الصناعية أو الزراعية أو الاستثمارية يناط بها مزاولة مختلف الأنشطة المصرفية التمويلية وغير التمويلية، وبما يتفق مع متطلبات وقواعد الشريعة الإسلامية الغراء حيث ذكر أحد الكتاب أن (البنك الإسلامي مؤسسة نقدية مالية تعمل علي جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفا فعالا يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل علي تنمية اقتصادياتها). (الخضيرى،محسن،2007)

ويمكن تعريف البنوك الإسلامية بأنها مؤسسة مالية مصرفية مختصة بتجميع الأموال وتوظيفها في صورة صيغ وأساليب تمويلية مع متطلبات الشريعة الإسلامية بما يخدم مجتمع التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي مع الالتزام بعدم التعامل بالفوائد التربوية أخذا أو إعطاء .

– أهمية البنوك الإسلامية:

البنوك الإسلامية لها أهمية بالغة وعظيمة علي عدة مستويات فهي مهمة للدول والحكومات والاقتصاديات الوطنية وفي نفس الوقت للمجتمعات التي تعمل علي أراضيها، ومهمة أيضا لملاكها وعملائها وأطراف الأخرى ذات العلاقة حيث ذكر أحد الكتاب أن (البنوك الإسلامية أو جدت نوعا من التعامل المصرفي لم يكن موجودا قيل ذلك في القطاع المصرفي التقليدي، فقد أدخلت البنوك الإسلامية أسس للتعامل بين المصرف والمتعامل تعتمد علي المشاركة في الأرباح والخسائر بالإضافة إلي المشاركة في الجهد من قبل المصرف والمتعامل، كما أوجدت البنوك الإسلامية أنظمة للتعامل

الاستثماري في جميع القطاعات الاقتصادية وهي صيغ الاستثمار الإسلامية المرابحة والمشاركة والمضاربة والاستصناع والتأجير . وترجع أهمية وجود البنوك الإسلامية إلي ما يلي :

1. تلبية رغبة المجتمعات الإسلامية في إيجاد قنوات للتعامل المصرفي بعيد عن استخدام الفائدة .

2. إيجاد مجال التطبيق العملي لأسس الاقتصاد الإسلامي). (قنطجى،سامر،2007: ص2)

يتبين مما سبق أن البنوك الإسلامية تساهم مساهمة فعالية في مجموعة من المنجزات لمختلف الأطراف ذات العلاقة بهذه سواء الاقتصاد الوطني أو المجتمع المحلي أو عملاء هذه البنوك أو ملاكها .

– أهداف البنوك الإسلامية :

البنوك الإسلامية منذ نشأتها وحتى هذه اللحظة مناط بها تحقيق مجموعة من الأهداف وهي تكرس في سبيل تحقيق هذه الأهداف كل الإمكانيات والموارد لكون نجاحها وتقدمها وتطورها مرتبطة بدرجة كبيرة بمستوي قدرتها علي تحقيق أهدافها، وفي سبيل تحقيق رسالة البنك الإسلامي فإن هناك العديد من الأهداف التي تؤدي إلي تحقيق تلك الرسالة وهي:

أولا : الأهداف المالية: انطلاقا من أن البنك الإسلامي في المقام الأول مؤسسة مصرفية إسلامية تقوم بأداء دور الوساطة المالية بمبدأ المشاركة، فإن لها العديد من الأهداف المالية التي تعكس مدي نجاحها في أداء هذا الدور في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية وهذه الأهداف هي:

جذب الودائع وتنميتها : يعد هذا الهدف من أهم أهداف المصارف الإسلامية حيث يمثل الشق الأول في عملية الوساطة المالية وتعد الودائع المصدر استثمار أو ودائع تحت الطلب أو ودائع ادخار واستثمار الأموال : يمثل استثمار الأموال الشق الثاني من عملية الوساطة المالية، وهو الهدف الأساسي للمصارف الإسلامية وتوجد العديد من صيغ الاستثمار الشرعية التي يمكن استخدامها في المصارف الإسلامية لاستثمار أموال المساهمين والمودعين الأرباح : وهي المحصلة الناتجة من نشاط المصرف، وهي ناتج عملية الاستثمارات والعمليات المصرفية التي تنعكس في صورة أرباح توزع علي المودعين والمساهمين .

والبنك الإسلامي كمؤسسة مالية إسلامية يعد هدف تحقيق الأرباح من أهدافه الرئيسية، وذلك حتى يستطيع المنافسة والاستمرار في السوق المصرفي وليكون دليلا علي نجاح العمل المصرفي الإسلامي .

ثانيا : أهداف خاصة بالمتعاملين: للمتعاملين مع البنوك الإسلامية أهداف متعددة يجب أن يحرص البنك الإسلامي علي تحقيقها وهي علي النحو التالي:

تقديم الخدمات المصرفية : يعد نجاح المصرف الإسلامي في تقديم الخدمات المصرفية بجودة عالية للمتعاملين وإطار أحكام الشريعة الإسلامية نجاحا للمصارف الإسلامية وهدفا لإدارتها، وتوفير التمويل للمستثمرين : يقوم المصرف الإسلامي باستثمار أمواله المودعة لديه من خلال أفضل قنوات الاستثمار المتاحة له، وتوفير الأمان للمودعين : من أهم عوامل نجاح المصارف مدي ثقة المودعين في المصرف، ومن أهم عوامل الثقة في المصارف توافر سيولة نقدية دائمة .

ثالثا : أهداف داخلية: للبنوك الإسلامية العديد من الأهداف الداخلية التي تسعي إلي تحقيقها منها:

تنمية الموارد البشرية : لابد من توافر العنصر البشري القادر علي استثمار هذه الأموال , ولابد أن تتوافر لديه الخبرة المصرفية وتحقيق معدل نمو : لكي تستمر المصارف الإسلامية في السوق المصرفية لابد أن تضع في اعتبارها تحقيق معدل نمو، وذلك حتى يمكنها الاستمرار والمنافسة في الأسواق المصرفية والانتشار جغرافيا واجتماعيا : حتى تستطيع المصارف الإسلامية تحقيق أهدافها السابقة، لابد لها من الانتشار بحيث تغطي أكبر قدر من المجتمع .

رابعا : أهداف ابتكاريه: تعتبر الأهداف الابتكارية من أكثر الأهداف التي أصبحت البنوك المختلفة ومنها البنوك الإسلامية تهتم بها، لكونها أهداف ليست تقليدية وتعتمد بدرجة كبيرة على مستوى تطور البنك بل أنها تساهم بفعالية في تحقيق الأهداف الأخرى، حيث ذكر احد الكتاب أنه (تشتد المنافسة بين البنوك في السوق المصرفية علي اجتذاب العملاء سواء أصحاب الودائع، الاستثمارية، الجارية أو المستثمرين، وهي في سبيل تحقيق ذلك تقدم لهم العديد من التسهيلات بالإضافة إلي تحسين مستوي أداء علي وجودها بكفاءة وفعالية في السوق المصرفية لابد من مواكبة التطور المصرفي وذلك عن طريق ما يلي :

ابتكار صيغ للتمويل : حتى تستطيع المصرف الإسلامي مواجهة المنافسة , لبد أن يوفر لهم التمويل اللازم لمشاريعهم المختلفة من خلا ل إيجاد الصيغ الاستثمارية الإسلامية .

ابتكار وتطوير الخدمات المصرفية : يعد نشاط الخدمات المصرفية من المجالات الهامة للتطوير في القطاع المصرفي، وعلي المصرف الإسلامي أن يعمل علي ابتكار خدمات مصرفية لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية). (الزحيلى،وهبة،2002: ص17)

والأهداف السابقة يجب علي كل إدارة بنك لإسلامي أن تقوم بتحقيقها والعمل علي وضع الخطط والاستراتيجيات الكفيلة بتنفيذها، وهي محاسبة من قبل جميع جهات المصالح المرتبطة بالبنك عن القيام بها وبالذات من قبل الهيئة العمومية للمساهمين .

– القطاع البنكي الإسلامي بفلسطين:

حرص رجال الأعمال والمال الفلسطينيين منذ قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية في مطلع عام 1993 علي من المشاريع والشركات الاقتصادية، ومنها المؤسسات المالية المصرفية ومن ضمنها البنوك الإسلامية لكي تلبي احتياجات فئة واسعة من المجتمع الفلسطيني الذي لا يرغب في التعامل بالفائدة، حيث ذكر أحد الكتاب أنه (يعمل في القطاع البنكي الفلسطيني مجموعة من البنوك والمؤسسات المصرفية المتخصصة، ومن ضمن هيكلية هذا القطاع البنوك الإسلامية حيث يعمل في الأراضي الفلسطينية ثلاث بنوك إسلامية هي: البنك الإسلامي الفلسطيني، والبنك الإسلامي العربي وبنك الأقصى الإسلامي، وجميعها بنوك محلية مسجلة وفق قانون الشركات الفلسطيني وأكثرها انتشارا وتوسعا من حيث عدد الفروع والمكاتب البنك الإسلامي الفلسطيني فأقلها من حيث عدد الفروع والمكاتب وينشط فقط في مناطق الضفة الغربية وهذه البنوك تخضع لرقابة وإشراف سلط النقد الفلسطينية وهيئات الرقابة الشرعية الموجودة فيها. (عاشور يوسف،2002: ص427)

يتبين مما سبق أن البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين قليلة إذا ما قورنت بحجم البنوك العاملة والذي يبلغ 22 بنك ومؤسسة مصرفية، أي أن البنوك الإسلامية تمثل ما نسبته 13,6 % من البنوك والمصارف الحلية والعربية والأجنبية الموجودة في قطاع غزة والضفة الغربية، ولذا لابد من دراسة فرص إنشاء المزيد من البنوك الإسلامية في فلسطين .

– **واقع البنوك الإسلامية**: لقد حققت البنوك الإسلامية الكثير من الانجازات في مجال العمل المصرفي خلال السنوات الماضية وأصبحت حاليا ضرورة من ضرورات العصر الحديث، والتي لا يمكن الاستغناء عن خدماتها في لأمة من الأمم أو قطاع من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث ذكر أحد الكتاب أنه (بزغت فكرة البنوك الإسلامية في منتصف الثلاثينيات من القرن العشرين كفكرة من ضرورة إدارة المؤسسات الاقتصادية حسب الشريعة الإسلامية، ثم انتشرت هذه الفكرة في مصر في عام 1963 لتعمم بقية العالم الإسلامي، فأنشأت مصرف دبي الإسلامي كأول مصرف إسلامي في العالم عام 1975 ثم تلاه قيام عدد من المصارف الإسلامية وشركات اللإستثمار الإسلامية، وقد بلغ عدد المصارف الإسلامية أكثر من 280 بنك، ولم يقتصر الأمر علي البنوك الإسلامية فقط، بل اتجهت البنوك التجارية العالمية والمحلية إلي فتح نوافذ بنوك إسلامية مثل سيتي بنك وبنك ومصرف باركليز وغيرها من البنوك العالمية .

كما أن الكثير من البنوك المحلية فتحت نوافذ تعامل إسلامي وبعض البنوك تحول بصورة كاملة إلي بنوك إسلامية والبنوك الإسلامية منتشرة في 50 دولة أي أكثر من ربع دول العالم، وهناك مجموعة من العوامل والمزايا التي جعلت البنوك الإسلامية تنتشر بصورة سريعة في أنحاء العالم حيث إنها امتازت بالآتي : 1. ذات كفاءة عالية تمكنها من إدارة الأزمات المالية وقد أثبتت الأزمة الآسيوية أن البنوك الإسلامية أقل تأثيرا بالصدمات .

2. بأن لها القدرة علي تطوير الأدوات والآليات والمنتجات المصرفية الإسلامية مما أدي إلي انتشارها بسرعة وتشير التجربة إلي أن صيغ التمويل الإسلامية بمرونة كبيرة مما يجعل من الممكن تطويرها وابتكار صيغ أخري مناسبة لكل حالة من حالات التمويل .

3. أكثر مقدرة ومرونة في إدارة المخاطر المصرفية وذلك لأن منهجية العمل المصرفي الإسلامي تبني علي أساس المشاركة – اقتسام المخاطر وليس الإقراض والاقتراض.

4. وجود جاليات إسلامية كبيرة في جميع أنحاء العالم وارتفاع عدد المسلمين إلي أكثر من 1,3 مليار مسلم 20 % – خمس سكان العالم). (أبو عبيدة، احمد،2005: ص5)

يتضح مما سبق أن البنوك الإسلامية لا يمكن الاستغناء عنها وبالأخص في ظل تزايد إعداد العملاء والأفراد والشركات التي تطلب الاستفادة من خدمات هذه البنوك التي أصبحت تطورا يوم بعد يوم وتوفر المنتجات المالية الإسلامية التي تتناسب مع رغبات العملاء، بل أنه من المهم تأسيس المزيد منها وتثقيف مختلف المجتمعات مصرفيا فيما يتعلق بأهميتها وضروريتها لمختلف الاقتصاديات .

– البنوك الإسلامية ودورها في تعزيز قدرات القطاع المصرفي: مثلت البنوك الإسلامية إضافة حقيقة للقطاع المصرفي في مختلف الدول سواء الإسلامية أو الغربية، والتي لها أنم البنوك الإسلامية تمثل نقاط جذب للكثير من الأفراد والمؤسسات الذين يحبذون الاستفادة من أساليب التمويل الفريدة التي تقدمها البنوك الإسلامية، حيث ذكر أحد الكتاب أنه (يمكن استعراض بعض المجالات التي مثلت البنوك الإسلامية فيها إضافة حقيقية للقطاع المصرفي وهي كما يلي:

1- في مجال الادخار والاستثمار وتنويع الخدمات والمنتجات : نجحت البنوك الإسلامية في جذب عدد ضخم من المدخرات، كما أنها استقطبت مدخرات أصحاب الدخول الصغيرة والمتوسطة .

2- في المجال الاجتماعي : لفتت الصناعة المصرفية الإسلامية الأنظار إلي أهمية الوظيفة الاجتماعية للأموال واستخداماتها، حيث ركزت في تصميم أنظمتها علي تضمين البعد الاجتماعي والإنساني للمعاملات المالية الاستثمارية والمصرفية وذلك من خالا الزكاة والقرض الحسن .

3- في مجال العلاقات في الصناعة المصرفية التقليدية : ساهمت البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية علي فتنح قنوات اتصال جيدة وخلق أسس قوية للتعاون مع البنوك التجارية بما عزز من القطاع المصرفي بشكل عام .

4- في مجال دعم برامج الإصلاح الاقتصادي والخصخصة بالدول التي تعمل بها : لعبت البنوك الإسلامية دورا هاما في دخولها في سوق الاستثمار من خلال برامج الخصخصة لشراء حصص من الشركات , ولعبت البنوك الإسلامية دورا هاما في التمويل .

5- في مجال إعداد تدوير الرساميل المتاحة لصالح الأسواق العربية : البنوك الإسلامي وبصفتها تاجرا شجعت وقامت بشراء بعض الأصول في الأسواق المالية العربية مما عزز المشاركة في دوران الرساميل المتاحة بين الأسواق الغربية .

6- في مجال تعزيز الطاقة الاستيعابية للقطاع المصرفي في استقطاب الرساميل الخارجية : من المعلوم أهمية الحاجة إلي استقطاب الاستثمارات الخارجية ورؤوس الاموال العربية المغتربة إلي الأسواق العربية، وقد لعبت البنوك الإسلامية دورا هاما في زيادة الطاقة وفي استقطاب جزء لا بأس به من الرساميل الخارجية إلي داخل الاقتصاديات العربية .

7- في مجال تطوير العمل المصرفي الاسلمي : تجاوزت البنوك الإسلامية الدور التقليدي لها لتغطي حاليا مجموعة متعددة من أساليب التمويل والتأمين للمشروعات والاستثمار المباشر في المشروعات الخاصة وإدارة المحافظ المالية وخدمات أمناء الاستثمار .

8- في مجال الانتشار والتفرع : أصبحت البنوك الإسلامية تغطي تقريبا معظم أنحاء العالم كما وتسعي أغلب البنوك الإسلامية جاهدة إلي إنشاء فروع إسلامية لها في دول العالم بالخارج .

9- في مجالا التنمية الاقتصادية : اتجهت البنوك الاسلامية إعطاء الأولويات نحو تمويل التنمية والبنية التحتية والتجمعات السكنية العقارية لذوي الدخول المحدودة وتهتم البنوك الإسلامية في تمويل حاجات المجتمع وأولويات التنمية لديه .

10- في مجال الابتكار : نظرا للتطور في البيئة التي تعمل بها المصارف في النظام المالي سعت المصارف الإسلامية لتحقيق التطور ومواكبة المتغيرات فقامت العديد من البنوك الإسلامية بتقديم صيغ وابتكارات مالية ساهمت في إيجاد حلول وصيغ تمويلية). (الشيبى،عبد الباسط،2003: ص3)

إن البنوك الإسلامية تمثل إضافة للقطاع المصرفي وتزيد من قوته الاقتصادية والمالية وهي جزء لا يتجزأ من هذا القطاع السي جانب البنوك التقليدية حيث أنها داعم حقيق لتطور وازدهار القطاع المصرفي وتعزيزك قدراته وإمكانياته، حيث أنها أدخلت إلي السوق آليات جديدة لها صفات مختلفة عن العمل المصرفي التقليدي في تعبئة المدخرات وجذب الاستثمارات.

– **خدمات البنوك الإسلامية:** تقدم البنوك الإسلامية من الخدمات والأنشطة ومعظم أعمالها وأنشطتها هي نفسها التي تمارسها البنوك التقليدية ولكن فلسفة تقديم هذه الخدمات تختلف وتتباين بين الصنفين لكونها في البنوك الإسلامية تنسجم مع متطلبات وقواعد الشريعة الإسلامية، حيث تتركز الخدمات التي تقدمها البنوك الإسلامية علي الخدمات المصرفية وخدمة التمويل والاستثمار والخدمات الاجتماعية وهي كالتالي:

أولاً: الخدمات المصرفية : تعتبر الخدمات المصرفية هي أساس العمل المصرفي في البنوك ولهذا فقد حرصت البنوك الإسلامية بالابتعاد عن تقديم أي فوائد أو عمولات علي عملياتها وذلك لأنها تدخل ضمن الربا المحرم شرعا، وتمثل أهم الخدمات المصرفية الإسلامية لتي تقدم إلي العملاء في : قبول الودائع : الحسابات البنكية من أهم مقومات العلاقة بين البنك والعميل، وتتنوع الحسابات لدي البنوك وتختلف بحسب الهدف الذي فتحت من أجله، وتنقسم الودائع المصرفة في البنوك إلي أربعة أقسام هي : الوديعة الادخارية والوديعة تحت الطلب والوديعة الاستثمار، وتحصيل وخصم الأوراق التجارية : تعتبر عمليات التحصيل من الخدمات التي يقوم بها البنك نيابة عن العملاء، ويتقاضي البنك عمولة نظير تقديم تلك الخدمة للعميل، وهذه العملية الظاهرة فيها الجواز لأن العمولة التي يأخذها البنك هي أجرة له علي التحصيل.

أما عملية خصم الأوراق التجارية – الكمبيالية والسند الأذني – هي عملية يتم فيها نقل ملكية الورقة التجارية من العميل إلي البنك قبل ميعاد الاستحقاق مقابل حصوله علي قيمتها مخصوما منها مبلغ الخصم، فتكون علي صورة قرض حسن، والاعتماد ألمستندي: عملية فتح الاعتماد تعتبر من الأمور الهامة في التجارة الخارجية عند القيام بعملية التصدير أو الاستيراد بذلك لأنه يتطلب تقديم مستندات تثبت انتقال ملكية السلع المتبادلة بين المستورد والمصدر، وخطابات الضمان هو تعهد من البنك بقبول دفع مبلغ معين لدي الطلب إلي المستفيد في ذلك الخطاب نيابة عن طالب الضمان عند قيام الطالب بالتزامات معينة قبل المستفيد .

وتنشأ الحاجة إلي خطاب الضمان في العادة عندما يجد الإنسان نفسه مضطرا إلي تقديم ضمان نقدي إلي جهة معينة عندما يريد الدخول في مناقصات عامة، وذلك في حال عدم التزامه بالشروط المتفق عليها أو أي خلل قد يقع في تنفيذ والغرض منه إثبات جدية الراغب في تقديم العطاء وتنفيذ الالتزام الذي أخذه علي نفسه والتحويلات المصرفية : وهي من الخدمات التي تقدمها البنوك لعملائها وتدر لعملائها عليها عائدا لا بأس به وهي عدة أنواع والتحويل قد يكون داخلي وخارجي، وتأجير الصناديق التجارية : تقوم البنوك بتقديم هذه الخدمة لعملائها بحيث يكون تحت صرف العميل خزانة حديدية مقابل أجر يتقاضاه البنك نظير تقديم هذه الخدمة ويختلف هذا الأمر باختلاف حجم الخزانة ومدة الاستفادة منها .

ويعتبر هذا من العقود الجائزة شرعا وللبنك أن يأخذ هذه الأجرة علي تقديم هذه الخدمة وإدارة الممتلكات : تعتبر هذه الخدمة من الخدمات الحديثة نسبيا التي تقدمها البنوك لعملائها، وذلك محاولة منها لكسبهم وخدمتهم وتحقق هذه

الخدمة مصلحة مزدوجة للبنك والعميل زهنا يجوز للبنك الحصول علي مقابل إما يقدمه العميل، وله أن يأخذ أجر مقطوع أو نسبة محددة من الأرباح التي تتحقق عند إدارة هذه الممتلكات وبيع الأسهم والسندات والعملات الأجنبية: من الأعمال الهامة التي تقوم بها البنوك بيع الأوراق المالية والعملات ولقد ازدادت أهمية هذه الخدمة بعد الانتشار والتسع الكبير في إنشاء الشركات المساهمة مما أضطر إلي إيجاد سوق لتبادل الأسهم فيها والذي تتولي القيام به البنوك، والبنك الإسلامي بيع وشراء الأوراق المالية، ولكن يجب أن تكون سليمة من العمليات المحرمة، وأما العملات فيجوز بيعها وشراؤها وذلك وفق شروط الصرف المعتبرة شرعا، وتقديم القروض الحسنة : حيث تقدم البنوك الإسلامية قروضا حسنة بدون فائدة، أو أن يدخل البنك كشريك وبنسبة محددة مسبقا مع الطالب القرض.

ثانيا: خدمات التمويل والاستثمار: من قبل المودعين أو الملاك ويحرص أي بنك إسلامي علي استحداث الخدمة التمويلية التي تناسب قاعدة العملاء حيث ذكر أحد الكتاب أنه (تقوم البنوك بعمليات مختلفة تساعد علي تدعيم تنمية المجتمع كعمليات الاستثمار عمل مشروع رغب الإسلام فيه، ويأخذ الاستثمار في البنوك الإسلامية أشكالا وأساليب متنوعة ومن أهمها ما يلي:

1. المضاربة.
2. المشاركة.
3. التأجير المنتهي بالتمليك.
4. بيع المرابحة للآمر بالشراء.
5. بيع التقسيط. (هندي منير،2002:ص263)

ثالثاً : الخدمات الاجتماعية: تعتبر الخدمات الاجتماعية أحد الخدمات الهامة التي يجب أن تضطلع بها البنوك الإسلامية في خدمة مجتمعاتها وخدمة النشاط المصرفي الإسلامي بصفة عامة، وتتمثل هذه الخدمات في التالي:

1. دور البنك الاجتماعي في النشاط الاستثماري:

أ- نسبة التوظيف.

ب- مدي اهتمام المصرف بتمويل الأسرة والقادرة علي الإنتاج.

ج- التركيز علي الاستثمار المحلي الذي يجب أن يقوم به البنك م جملة الاستثمارات التي يقوم بها.

د- نشر الوعي المصرفي وتدريب الطلبة.

2. دور البنك في إقامة المشروعات الاجتماعية:

أ- إقامة مشروعات لخدمة البيئة .

ب- تقديم الإعانات والمساعدات الاجتماعية .

ج- إقامة المؤتمرات والندوات .

3. دور البنك الزكاة وإنفاقها ومنح القروض الحسنة يتضح أن البنوك الإسلامية تقدم مختلف الخدمات المصرفية والتمويلية والاستثمارية والاجتماعية، وهذا يبين حرص هذه البنوك علي تحقيق أهدافها المختلفة وتوسيع قاعدة المستفيدين من خدماتها مما ينعكس بالإيجاب علي أدائها المالي ونتائج أعمالها. (مرجع سابق)

- **خصائص النظام المحاسبي في البنوك:** النظام المحاسبي لا بد أن يتصف بمجموعة من الخصائص والمميزات التي تجعله قادر على تنفيذ الإجراءات والخطط المحاسبية والرقابية، بما يكفل للنظام المحاسبي أن يتصف بالمرونة والسلامة، حيث إن خصائص النظام المحاسبي ما يلي:

الدقة والوضوح والبساطة في تصميم المستندات ومن المهم عند تصميم الدورة المستندية أن نتحاشى التكرار بين موظف وأخر أو بين قسم وأخر- الابتعاد عن الازدواجية- وان تقضى طبيعة كل عملية تدخل أكثر من موظف أو أكثر من قسم، بحيث يكون عمل الموظف التالي أو القسم التالي تكملة ومراجعة لعمل الموظف القسم السابق، والسرعة في إعداد وتجهيز البيانات لتلبية احتياجات إدارة البنك والأجهزة الخارجية، وتقسيم العمل بين الموظفين بالبنك وتحديد مسؤولية كلا منهم بشكل خاص وفصل وظيفة المحاسبة عن باقي عمليات البنك وعن عمليات الصندوق، ويجب أن يأخذ تصميم النظام المحاسبي بعين الاعتبار التنظيم الإداري بالبنك وتقسيماته الداخلية وطبيعة العلاقة بين المركزية للبنك والفروع من جهة وبين الإدارات والأقسام المختلفة للإدارة أو للفروع من جهة أخرى، ويتبن أن الخصائص السابقة هي الضامن الرئيسي لكي يقوم النظام المحاسبي بتنفيذ كافة الوظائف المطلوبة منه على أكمل وجه، فالنظام المحاسبي السليم يعنى في النهاية قوة الشركة وقدرتها على ضبط كافة شؤونها. (عتلم، محمود،2007)

- **مقومات النظام المحاسبي في البنوك:** يعتمد النظام المحاسبي في البنوك على مجموع من المقومات والعناصر الرئيسية التي تمثل مفردات هذا النظام، وهذه المقومات والعناصر ضرورية ومكملة لبعضها البعض ولا يمكن أن ينجح النظام المحاسبي دون توفر عدة مقومات أساسية تكفل للنظام المحاسبي القدرة على تحقيق الأهداف المطلوبة منه وتتمثل فيما يلي:

1- المجموعة المستندية: وهي من أهم مقومات النظام المحاسبي، وهي مصدر القيد الأول في النظام المحاسبي وتتكون من نوعين : مستندات داخلية وهي التي يتم إعدادها من قبل البنك نفسه مثل : مستندات الخصم والإضافة، ومستندات خارجية وهي التي يتم إعدادها من قبل العملاء مثل: قسائم الإيداع وإيصالات السحب النقدية .

2- المجموعة الدفترية : تختلف المجموعة الدفترية التي تحتفظ بها البنوك التجارية تبعا لاختلاف الطريقة المحاسبية المتبعة في تسجيل العمليات في كل بنك ومن أكثر الطرق شيوعا في مجال النظام المصرفي الطريقة الإنجليزية والطريقة الفرنسية .

3- دليل الحسابات : عبارة عن قائمة تتضمن رموز أو أرقام الحسابات المستخدمة في الوحدة الاقتصادية أو مجموعة الوحدات المتجانسة للنشاط مصنفة بطريقة قابلة للاستخدام بسهولة والتي عن طريقها يتم متابعة الحسابات والتغيرات التي تطرأ عليها عند الحاجة إليها.

4- أدوات التحليل المالي والرقابة : تتمثل الرقابة في النظام المحاسبي في الأسلوب الذي يتم بواسطته قياس الأداء الفعلي ومقارنته بالخطط أو المعايير المحددة مقدما، كما تتمثل في تصميم دقيق للدورة المستندية بشكل تسمح معه لإدارة الوحدة الاقتصادية في القيام بمسؤولياتها في المحافظة على الأصول وحماية حقوق الغير وهو ما يعرف بالرقابة الداخلية والتي تمتد لتشمل جميع عمليات الوحدة الاقتصادية محاسبية كانت أو إدارية.

– القوائم المالية في البنك الإسلامي الفلسطيني: كغيره من المؤسسات والشركات يقوم البنك الإسلامي بإصدار قوائم مالية سنوية تكون ضمن محتويات التقرير المالي السنوي الذي يتم إصداره في شهر إبريل من كل سنة مالية لاحقة لسنة القوائم المالية، حيث أنه البنك الإسلامي الفلسطيني يقوم في نهاية كل سنة مالية بإعداد القوائم المالية والحسابات الختامية وذلك تحت إشراف قسم المحاسبة التابع لإدارة الشؤون المالية، ويتم تدقيقها من قبل مدقق الحسابات الداخلي، لتكون بعد مهيأة لمراجعة مدقق الحسابات الخارجي الذي يقوم بإجراء المراجعة التفصيلية لكافة بنود الميزانية العمومية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين والإيضاحات المرفقة، لكي يكون باستطاعته أبداء الرأي الفني المحا يد المستقبل بشأنها، وبعد الانتهاء من تدقيق هذه القوائم المالية يتم إصدارها في تقرير مالي سنوي يتضمن إلى جانب تلك القوائم تقرير مجلس الإدارة وتقرير مدقق الحسابات الخارجي القانوني.(سامح، النادي، 2004)

ويعتبر صلب النظام المحاسبي في البنك الإسلامي الفلسطيني القوائم المالية التي تضمن كافة المعلومات المالية ذات الاهتمام وتكون مدققة من قبل مراجع حسابات خارجي، وهي تتضمن المعلومات المالية التي تعكس حقيقة الواقع المالي للمؤسسة حيث تشتمل على بنود الأصول والالتزامات وحقوق الملاك وذلك كما هي في لحظة معين ة .ويتم ترتيب

الأصول في الجانب الأيمن للميزانية حسب سرعة تحويلها إلى نقدية .ويتم ترتيب الالتزامات في الجانب الأيسر حسب قرب تواريخ استحقاقها . وهذه البنود تتأثر بالوضع التشغيلي الخاص بالبنك وحجم ونوعية المخاطر.

مجلس إدارة البنك الإسلامي حريص كل الحرص على إعداد التقرير المالي السنوي بما يتضمنه من قوائم مالية وذلك لتعظيم عناصر الشفافية والموضوعية مما ينعكس بالإيجاب على الإفصاح المحاسبي وموقف البنك اتجاه مختلف الأطراف.

– **مضمون الرقابة الداخلية** :لقد أدى التقدم العلمي والتكنولوجي الذي صاحب هذا العصر إلى زيادة الوحدات الاقتصادية وزيادة المسؤوليات الملقاة على عاتقها في تحقيق أهدافها، وفضلاً عن تعقد المشاكل الإدارية الناتجة عن تنوع نشاطها وزيادة حجم أعمالها، ولعدم تأخر نتائج التدقيق الخارجي، كانت الرقابة الداخلية أمرًا حتميًا تقتضيه الإدارة العلمية الحديثة للمحافظة على الموارد المتاحة، حيث أن قوة أو ضعف نظام الرقابة الداخلية يتوقف عليه توسيع نطاق التدقيق الخارجي أو عدم توسيع هذا النطاق، كما يتوقف على هذا النظام أيضًا نوع التدقيق المناسب لحالة المنشأة، حيث ذكر أحد الكتاب عن نظام الرقابة الداخلية بأنه الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المشروع بهدف حماية أصوله وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها وزيادة الكفاية الإنتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعة، ويتضح أن نظام الرقابة الداخلية هو أحد مكونات النظام المالي ف ي الشركة أو البنك، ويعتمد عليه بدرجة كبيرة في تنظيم وتنسيق الشؤون المالية والمحاسبية لكونه يضمن لها الاتصاف بالموضوعية والشفافية وذلك بعد مراجعتها وتدقيقها. .(قدومي،قاسم،2006)

– **أهداف نظام الرقابة الداخلية:** نظام الرقابة الداخلية يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ذات الأبعاد المحاسبية والإدارية والتشغيلية، وبالتالي ينعكس أداء نظام الرقابة الداخلية على الشركة أو المؤسسة ككل لكونه يتداخل في مختلف أنشطة الشركة، حيث ذكر أحد الكتاب أن) أهداف نظام الرقابة الداخلية تتضمن ما يلي:

١ .حماية أصول المنشأة من أي تلاعب أو اختلاس أو سوء استخدام.

٢ .التأكد من دقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر لإمكان تحديد درجة الاعتماد عليها.

٣ .الرقابة على استخدام الموارد المتاحة.

٤ .زيادة الكفاية الإنتاجية للمنشأة.

٥ .وضع نظام للسلطات والمسؤوليات وتحديد الاختصاصات.

٦ .حسن اختيار الأفراد للوظائف التي يشغلونها.

٧ .تحديد الإجراءات التنفيذية بطريقة تضمن انسياب العمل. (يوسف، محمود،2002: ص159)

وبخصوص وجود أهداف واضحة لقسم الرقابة الداخلية في البنك الإسلامي الفلسطيني، أنه يوجد أهداف واضحة لقسم الرقابة الداخلية وهذه الأهداف ثابتة ومتغيرة حسب طبيعة أعمال البنك وما يستجد عليها من متغيرات، وتقوم الإدارة العليا للبنك بمحاسبة قسم الرقابة الداخلية عن مستويات تطبيق وتنفيذ هذه الأهداف، بل أنه يتم مراجعة هذه الأهداف بصورة دورية، وبالتالي فنظام الرقابة ذو أهداف شمولية ولكن بالنسبة للشق المالي أو المحاسبي في هذه الأهداف فأنه يتضمن الهدفين الأول والثاني، لكونها ذات علاقة بعمل مراجع الحسابات الخارجي والتي تتمثل وظيفته في إبداء الرأي الفني المحايد عن مدى سلامة وصدق إعداد القوائم المالية.

– **المبادئ الأساسية لنظام الرقابة الداخلية**:يعمل نظام الرقابة الداخلية في ظل مجموعة من المبادئ والقواعد التي تتضمن لهذا النظام الاتصاف بمعايير الثقة والموضوعية والكفاءة، وإذا ما لم تتوافر هذه المبادئ فإن ذلك سيؤثر بصورة كبيرة على أداء هذا النظام، تتمثل في التالي:

يتلاءم مع حجم الشركة أو البنك وطبيعة نشاطه .ويغطي كافة نشاطات الشركة أو البنك وعملياته، ويشمل على معايير مناسبة لمنع وقوع الأخطاء، ويشمل على آليات مناسبة تمكن من ضبط وتحليل وإدارة المخاطر الناجمة عن نشاطات الشركة، ويكون مدعمًا بأنظمة معلومات واتصالات تكفل تدقيق المعلومات بدقة، ويتلاءم مع الإطار المؤسسي للشركة أو البنك بهدف ضمان التوافق مع أحكام القانون .ويكون مفصلاً وموثقًا بشكل كاف، ويحدد بوضوح الإجراءات التصحيحية عند الحاجة.

وبخصوص كون نظام الرقابة الداخلية المنصوص عليه في البنك الإسلامي الفلسطيني محكوم بمجموعة من المبادئ والقواعد، ذكر أن نظام الرقابة الداخلية الرئيسي والذي يتضمن الأنظمة الفرعية التالية :نظام الرقابة الداخلية الإدارية، ونظام الرقابة الداخلية المحاسبية، ونظام الضبط الداخلي، يعمل من منظور مجموعة من المبادئ والقواعد ذات العلاقة بطبيعة أعمال البنك وحجم نشاطاته وفي نفس الوقت يتلاءم مع متطلبات عمل نظام الرقابة الداخلية، المبادئ والقواعد السابقة يجب التأكد من توافرها، ويجب على مجلس إدارة الشركة أو البنك، مراجعة مدى توافر هذه المبادئ وذلك من خلال متابعة أعمال ونشاطات قسم الرقابة الداخلية، ويجب أن تتم الرقابة الداخلية التنفيذية في ظل هذه المبادئ والقواعد الإجرائية التي تتضمن لنظام الرقابة الداخلية النجاح في عمله.

– **أقسام وأدوات نظام الرقابة الداخلية:**

لكي يقوم نظام الرقابة الداخلية بتحقيق الأهداف المناط به والتي تتسم بالشمولية، لابد من وجود خطة تنظيمية لنظام الرقابة الداخلية مقسمة إلى أقسام رئيسية، يتضمن كل قسم منها مجموعة من الأهداف، حيث ذكر أحد الكتاب أن نظام الرقابة الداخلية ينقسم إلى الأدوات التالية:

١ .الرقابة الداخلية الإدارية : تشمل الخطة التنظيمية والإجراءات والوثائق والسجلات المتعلقة بعمليات اتخاذ القرارات والتي تقود إلى الترخيص الإداري للعمليات، وإلى تحقيق أكبر قدر من الكفاية الإنتاجية مع التشجيع على الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية، ومن أهم الأساليب التي تستخدمها المنشأة لتحقيق أهداف الرقابة الداخلية الإدارية هي:

أ – الموازنة التخطيطية.

ب – التكاليف المعيارية.

ت – تقارير الكفاية الدورية.

ث – دراسات الحركة والزمن.

ج –الرقابة على الجودة.

ح –البرامج التدريبية.

خ –نظام محاسبة المسؤولية.

د – نظام تقييم الأداء.

ذ – الرسوم البيانية والكشوف الإحصائية. (عبد الله، أمين،2000:ص168)

أدوات الرقابة الداخلية الإدارية السابقة هي أدوات شمولية ولابد على جميع المؤسسات والبنوك أن تلتزم بها وأن تعتمدها لكونها في النهاية تؤدي إلى نجاح نظام الرقابة الداخلية، ويجب مراجعة هذه الأدوات باستمرار وتوضيح كيفية استخدامها.

٢ .الرقابة الداخلية المحاسبية : تشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى اختبار البيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر والسجلات المحاسبية، ودرجة الاعتماد عليها . وتتبع عمليات صحة تسجيل وتبويب وتحليل وعرض البيانات المحاسبية، ومن أهم الأساليب التي تستخدمها المنشأة لتحقيق أهداف الرقابة الداخلية المحاسبية ما يلي:

أ –نظرية القيد المزدوج.

ب –استخدام حسابات المراقبة.

ج –استخدام أسلوب المصادقات.

د –مذكرات التسوية مع البنك.

هـ –توفير نظام مستندي سليم.

و –إتباع نظام الجرد المستمر والمفاجئ.

ز –فصل واجبات إدارة الحسابات عن الإدارات الأخرى.

ح –التدقيق الداخلي.

ط –استخدام موازين التدقيق الدورية والفرعية.

٣ .الضبط الداخلي : يشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى حماية أصول المشروع من أي اختلاس أو تلاعب أو سوء الاستخدام، ويعتمد الضبط الداخلي في سبيل تحقيق أهدافه على ما يلي:

أ –تقسيم العمل.

ب –المراقبة الذاتية بحيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة موظف آخر يشاركه في تنفيذ العمل.

ج –استخدام وسائل الخدمة المزدوجة.

د –التأمين على الممتلكات والموظفين الذين في حوزتهم العهدة.

– مقومات نظام الرقابة الداخلية: هناك مجموعة من الركائز لنظام الرقابة الداخلية، بحيث أن نظام الرقابة الداخلية السليم والمتين والمصمم بشكل جيد لابد أن تتواجد وتتوافر فيه كافة هذه المقومات والركائز لكي يؤدي وظائفه على أكمل وجه، وقد ذكر أحد الكتاب أن) مقومات نظام الرقابة الداخلية تتضمن التالي:

١ .هيكل تنظيم إداري :لتحقيق فاعلية الرقابة الداخلية يجب أن يتسم الهيكل التنظيم الإداري في المنشأة بما يلي:

أ –أن يمثل هذا الهيكل الخطط التنظيمية لتحقيق أهداف المنشأة.

ب –ضرورة الترابط والتنسيق بين الأهداف الرئيسية والفرعية.

ج –وضوح خطوط السلطة والمسؤولية.

د –مرونة وبساطة الخطط الموضوعة مع الثبات النسبي.

٢ .نظام محاسبي سليم :لتحقيق فاعلية الرقابة الداخلية، يجب أن يتسم النظام المحاسبي بما يلي:

أ –أن يقوم النظام المحاسبي على مفاهيم ومبادئ تتسم بالوضوح والثبات وعدم الجمود لتحكم عملية التوجيه المحاسبي.

ب –يتضمن النظام المحاسبي طرق وأساليب وإجراءات فنية للتحقق من جدية العمليات المحاسبية والتأكد من دقتها وسلامة التبويب لها.

ج –أن يشمل النظام المحاسبي على مجموعة مستندية – داخلية وخارجية — محددة.

د –قيد العمليات المحاسبية أولا بأول، و يتطلب ذلك مجموعة دفترية مناسبة لحجم المنشأة

هـ –إتباع مبدأ تقييم العمل.

و –يجب أن يعتمد النظام المحاسبي على مجموعة مناسبة م ن التقارير و القوائم المالية" التاريخية والجارية والمستقبلية"

ز –يجب أن يتمشى النظام المحاسبي مع الهيكل التنظيمي للمنشأة، فهو إجراء وتحقيق محاسبة المسؤولية

٣ .الإجراءات التفصيلية لتنفيذ الواجبات :يجب مراعاة تقييم الواجبات بين الدوائر، بحيث لايستأثر شخص واحد بعملية من أولها لآخرها.

٤ .اختيار الموظفين الأكفاء ووضعهم في المراكز المناسبة :وما يتضمن ذلك من وص ف دقيق

لوظائف المشروع، وبرنامج مرسوم لتدريب العاملين في المشروع بما يتضمن حسن اختيارهم ووضع كل موظف في المكان المناسب.

٥ .رقابة الأداء في إدارات المشروع ومراحله وذلك لتحقيق كفاية عالية فيه :ومما يجب لاحظته ضرورة الالتزام بمستويات أداء مخطط لها ومرسومة، وإذا ما وجد أي انحراف عن هذه المستويات فيجب دراسته ووضع الإجراءات الكفيلة بتصحيحه .وتتم أداء الرقابة إما بالطريقة المباشرة أو غير المباشرة.

٦ .استخدام كافة الوسائل الآلي ة :ويتم ذلك بطريقة تكفل التأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية والمالية المسجلة في الدفاتر والسجلات المحاسبية، والمحافظة على أصول المشروع من أي تلاعب أو اختلاس.

– طرق فحص و تقييم الرقابة الداخلية: تعتبر الرقابة الداخلية نقطة الانطلاق التي عندها يبدأ مدقق الحسابات الخارجي بعمله، وعلى ضوء ما يسفر عنه فحص نظام الرقابة الداخلية بجزئياته المختلفة، يقوم برسم برنامج تدقيق الحسابات المناسب، ومن الوسائل التي يستخدمها المدقق للتعرف على النظام المطبق في المشروع وتقييم مدى كفايته ما يلي:

الاستبيان: ويضم استفسارات تحوي على الأسس السليمة لما يجب أن تكون عليه الرقابة الداخلية، وتقدم هذه القائمة من الأسئلة إلى موظفي المشروع المختصين للإجابة عليها وردها للمدقق الذي يقوم بدوره بالتأكد من الإجابات عن طريق الاختبار والعينة، وذلك للحكم على درجة متانة النظام المستعمل .ويتوقف نجاح هذه العملية على كيفية صياغة الأسئلة بحيث لا تكون الأسئلة تحمل إجابتين في وقتًا واحد، والملخص التذكيري :يقوم المدقق بوضع قواعد وأسس نظام رقابة داخلية سليم، و ذلك دون تحديد أسئلة واستفسارات معينة، وميزة هذه الطريقة الاقتصاد في الوقت دون إغفال الهام من النقاط، أما عيوبه فتنحصر في كونها لا تقود إلى التدوين الكتابي لما هو عليه نظام الرقابة الداخلية في المشروع، كما أنه لا تنطبق على المشروعات ذات الطبيعة الخاصة.بالإضافة هذا الملخص أمر متروك للمدقق يضع الأسس ويقوم بالإجراءات التي يراها مناسبة.

التقرير الوصفي :ويقوم المدقق هنا بوصف الإجراءات المتبعة في المشروع لكل عملية من العمليات مع وصف نظام الرقابة والدورة المستندية، ويخلص التقرير الوصفي إلى تحديد نقاط الضعف والنظم المستعملة ومحاسبتها، أما عيبه فيتلخص في صعوبة تتبع الشرح المطول لنظام الرقابة وصعوبة التأكد من تغطيته جميع جوانب نظام الرقابة في ذلك التقرير، ودراسة الخرائط التنظيمية :وهنا يقوم المدقق بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال دراسته للخرائط التنظيمية المستعملة في المشروع مثل الخريطة التنظيمية العامة، ويعيب هذه الطريقة صعوبة رسمها واستخلاص درجة متانة نظام الرقابة الداخلية من واقعها، لأن الخرائط تظهر الوقائع العادية، أما الإجراءات غير العادية قد تظهرها بالرغم من كونها مهمة للتدقيق في معظم الأحيان.و فحص النظام المحاسبي :وفيها يحصل المدقق على قائمة بالسجلات المحاسبية وأسماء المسئولين عن إنشاءها وعهدتها وتدقيقها، وقائمة ثاني ة بطبيعة المستندات والدورة المستندية....الخ، ومن تلك القوائم يستطيع الحكم على درجة متانة نظام الرقابة الداخلية .وتتميز هذه الطريقة بأنها تركز على الظروف الخاصة بكل مشروع، يعاب عليها أن قد تصبح مطولة في المنشئات الكبيرة، وبخاصة إذا قام المدقق بالتحري بخصوص الموظفين والسجلات وما شابه. (يوسف،محمود،2002: ص165)

المقابلة الشخصية

اسم البنك	**البنك الإسلامي الفلسطيني، بنك فلسطين**
الوظيفة	**مدير**
المؤهل العلمي	**بكالوريوس**
تاريخ المقابلة	**2016/5/17م**
هاتف / جوال	**0599928159**

لقد قمنا بإجراء مقابلة شخصية مع مدير البنك الإسلامي الفلسطيني وبنك فلسطين وطرحنا عليه بعض الأسئلة ذات صلة بموضوع الدراسة، وفيما يلي الأسئلة التي توجهت إلى مدير البنوك:

1- متى تأسس البنك الإسلامي الفلسطيني وبنك فلسطين؟

تأسس البنك الإسلامي الفلسطيني عام 1990 ، بينما تأسس بنك فلسطين عام 1960.

2- ما هو عدد موظفي البنك ؟

عدد موظف البنك الإسلامي الفلسطيني (15) موظف ، بينما عدد موظف بنك فلسطين (26) موظف.

3- ما هو عدد المحاسبين الموظفين في البنك؟

عدد موظف البنك الإسلامي الفلسطيني (9 موظفين ، بينما عدد موظف بنك فلسطين (11) .

4- ما هو المؤهل الاكاديمى للموظفين في البنك ؟

المؤهل الاكاديمى للموظفين بكالوريوس .

5- هل يوجد برنامج خاص متبع لديكم في البنك ؟

البرنامج الخاص للبنك الإسلامي الفلسطيني هو (BANKS) ، بينما البرنامج الخاص لبنك فلسطين هو (برنامج + BANKS).

6- ما هي أهم مصادر الموارد الخاصة لديكم ؟

الموارد الخاصة بالبنك الإسلامي الفلسطيني هو أرباح عقود التمويل مرابحة – مضاربة – ايجارة . بينما موارد بنك فلسطين هي الفوائد والعمولات .

7- هل يتم رقابة على المعايير المحاسبية داخل السجلات؟

نعم يتم في البنكيين .

8- هل الموظف لديكم يتابع باستمرار ؟

نعم المتابعة في البنكين .

9- هل يوجد عقبات في تطبيق الرقابة والطرق المحاسبية ؟

نعم بالتأكيد .

10- هل يوجد إجراءات وضوابط للرقابة والطرق المحاسبية؟

لا يوجد اى عقبات في البنكين إطلاقاً.

11- هل يوجد إجراءات وضوابط للضبط الداخلي؟

نعم بالتأكيد .

12- هل توجد إجراءات وضوابط للرقابة الداخلية ؟

نعم.

13- هل هناك انجازات يحققها البنك ؟

نعم

14- ما هي الخدمات التي يقدمه البنك ؟

في البنك الإسلامي الفلسطيني تم أخر تبرع إلى أطفال غزة بمبلغ (250000 $) . بينما في بنك فلسطين انجازاته هي زيادة رأسماله إلى 200 مليون دولار وأرباح متزايدة من عام لأخر بالإضافي إلى التبرعات.

15- ما هي المشاكل التي تواجه البنك ؟

في البنك الإسلامي الفلسطيني لا يوجد اى مشاكل إطلاقا. بينما في بنك فلسطين يوجد هناك مشاكل مثل السيولة بسبب الحصار المفروض .

16- ما هي المعايير المستخدمة في تحديد الربح في البنك؟

المعايير المستخدمة هي معايير المحاسبة الدولية الإسلامية وتشكل (40) معيار حتى عام 2002 .

17- ما هي إجراءات المرابحات في البنك وفوائده؟

- إجراءات المرابحة للأمر بالشراء في البنك الإسلامي ويتم تحديد مواصفات السلعة من طرف الأمر بالشراء ويقوم بتقديم عروض أسعار بذلك .

- يقوم البنك بالاتصال بالموردين أصحاب البضائع لمعاينة والتأكد من جودة السلعة ومطابقتها مع المواصفات المقدمة في عروض الأسعار والاتفاق بعد المساومة مع سعر البضاعة.

- يقوم البنك بشراء البضاعة ومن ثم يتم بيعها إلى الأمر بالشراء بعد تملك البنك للسلعة يتفق البنك من المرابح مع المدة المراد التسديد فيها حتى ينتهي فترة الأقساط.

- لابد من توفر ضمانات للتمويل بالمرابحة كفلاء لهم رواتب محولة إلى البنك حتى لا سمح الله انقطع راتب المدين يتم الخصم من الكفلاء .

- تؤخذ بيع الموافقات الإدارية للتمويل وتقيم المدين و الكفلاء مع المستندات اللازمة للبنك .

- يستقطع البنك هامش ربح على التمويل (شراء البضائع).

- يحقق البنك هامش ربح من التمويل بعقد المرابحة للأمر بالشراء علماً بان نسبة التمويل بالمرابحة في البنك الإسلامي أكثر من 80% .

الإجابة على تساؤلات الدراسة:

إجابة التساؤل الأول:

- هل تختلف إجراءات وضوابط للرقابة الداخلية الإدارية باختلاف صيغة البنك " ربوي ، اسلامى" ؟

نعم لأنه الرقابة الداخلية الإدارية تشمل الخطة التنظيمية والإجراءات والوثائق والسجلات المتعلقة بعمليات اتخاذ القرارات والتي تقود إلى الترخيص الإداري للعمليات، وإلى تحقيق أكبر قدر من الكفاية الإنتاجية مع التشجيع على

الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية، ومن أهم الأساليب التي تستخدمها المنشأة لتحقيق أهداف الرقابة الداخلية الإدارية هي:الموازنة التخطيطية، التكاليف المعيارية، تقارير الكفاية الدورية، دراسات الحركة والزمن، الرقابة على الجودة، البرامج التدريبية، نظام محاسبة المسؤولية، نظام تقييم الأداء، الرسوم البيانية والكشوف الإحصائية، أدوات الرقابة الداخلية الإدارية السابقة هي أدوات شمولية ولابد على جميع المؤسسات والبنوك أن تلتزم بها وأن تعتمدها لكونها في النهاية تؤدي إلى نجاح نظام الرقابة الداخلية، ويجب مراجعة هذه الأدوات باستمرار وتوضيح كيفية استخدامها.

إجابة التساؤل الثاني:

– هل تختلف إجراءات وضوابط للرقابة الداخلية المحاسبية باختلاف صيغة البنك " ربوي، اسلامى" ؟

للرقابة الداخلية المحاسبية خطة تنظيمية وتأتى جميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى اختبار البيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر والسجلات المحاسبية، ودرجة الاعتماد عليها . وتتبع عمليات صحة تسجيل وتبويب وتحليل وعرض البيانات المحاسبية، ومن أهم الأساليب التي تستخدمها المنشأة لتحقيق أهداف الرقابة الداخلية المحاسبية ما يلي:نظرية القيد المزدوج، استخدام حسابات المراقبة، استخدام أسلوب المصادقات، مذكرات التسوية مع البنك، توفير نظام مستندي سليم، إتباع نظام الجرد المستمر والمفاجئ، فصل واجبات إدارة الحسابات عن الإدارات الأخرى، التدقيق الداخلي، استخدام موازين التدقيق الدورية والفرعية.

إجابة التساؤل الثالث:

– هل تختلف إجراءات وضوابط للرقابة الداخلية للضبط الداخلي باختلاف صيغة البنك " ربوي، اسلامى" ؟

للضبط الداخلي أيضاً خطة تنظيمية يأتي بجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى حماية أصول المشروع من أي اختلاس أو تلاعب أو سوء الاستخدام، ويعتمد الضبط الداخلي في سبيل تحقيق أهدافه على ما يلي: تقسيم العمل، المراقبة الذاتية بحيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة موظف آخر يشاركه في تنفيذ العمل، استخدام وسائل الخدمة المزدوجة، التأمين على الممتلكات والموظفين الذين في حوزتهم العهدة.

النتائج: تمثلت نتائج الدراسة فيما يلي:

١ .لا يوجد إدارة مستقلة للرقابة الداخلية في البنك بل يوجد قسم للرقابة الداخلية يتبع لإدارة المدير العام الحسابات التنظيمية.

٢ .يوجد أهداف واضحة لقسم الرقابة الداخلية ثابتة ومتغيرة حسب طبيعة أعمال البنك وما يستجد عليها من متغيرات، ويتم مراجعتها بصورة دورية.

٣ .نظام الرقابة الداخلية الرئيسي الموجود في البنك الإسلامي الفلسطيني، يتضمن الأنظمة الفرعية التالي: نظام الرقابة الداخلية الإدارية، و المحاسبية، و الضبط الداخلي.

٤ .في بداية كل سنة يتم وضع وتصميم خطة تنظيمية كلية تشتمل على كل جزئيات نظام الرقابة الداخلية تتضمن التفاعل والترابط بين كافة محتوياتها.

٥ .تتضمن الخطة التنظيمية العامة لنظام الرقابة الداخلية جزء أصيل يتعلق بإجراءات الرقابة الداخلية الإدارية من حيث النصوص والأهداف والأدوات والإجراءات.

٦ .يتم تطبيق معظم أدوات وأساليب الرقابة الداخلية الإدارية وبالذات المتعلقة بالموازنة التخطيطية والتكاليف المعيارية والبرامج التدريبية ونظام تقييم الأداء.

٧ .يتم تطبيق معظم أدوات وأساليب الرقابة الداخلية المحاسبية وبالذات المتعلقة بنظرية القيد المزدوج وحسابات المراقبة الإجمالية والمصادقات والتدقيق الداخلي والجرد المستمر والمفاجئ.

١٠ . يتم تطبيق معظم أدوات وأساليب الضبط الداخلي وبالذات المتعلقة بتقسيم العمل والمراقبة الذاتية وتأمين الممتلكات والموظفين.

١١ . قامت إدارة البنك الإسلامي الفلسطيني قبل تأسيس قسم الرقابة الداخلية بتوفير كافة المقومات والركائز التي تتضمن لهذا القسم العمل على أكمل وجه.

١٢ . قام البنك الإسلامي الفلسطيني بتصميم نظام الرقابة الداخلية من واقع السياسات والإجراءات المنصوص عليها في معيار المراجعة الدولي الخاص بأنظمة الرقابة الداخلية لكونه يتصف بالشمولية والمرونة.

١٣ . يخضع البنك الإسلامي الفلسطيني من الناحية الإجرائية والوظيفية إلى الرقابة الداخلية، والخارجية وهناك تكامل بينهما.

١٤. يطلب مجلس إدارة البنك الإسلامي الفلسطيني من مراجع الحسابات الخارجي تقرير كامل عن تقييمه لنظام الرقابة الداخلية.

التوصيات : تمثلت توصيات الدراسة فيما يلي:

١ .إعادة نظر البنك الإسلامي الفلسطيني بأنظمة وسياسات وإجراءات الرقابة الداخلية بصورة مستمرة ودورية للعمل على تطويرها وتحديثها.

٢ .قيام البنك الإسلامي الفلسطيني بإنشاء إدارة متخصصة في الرقابة الداخلية تتبع لها مجموعة من الأقسام الوظيفية.

٣ .اعتبار مدى التزام كل موظف بما يخصه من إجراءات وسياسات الرقابة الداخلية، أحد المعايير التقييم لمستوى أدائه الوظيفي.

٤ .يجب على الجمعية العمومية المساهمين مراجعة مجلس الإدارة بخصوص مدى التزامه التام بتطبيق معايير ومبادئ نظام الرقابة الداخلية.

٥ .من الواجب على فرق سلطة النقد الفلسطينية التفتيشية أن تفحص نظام الرقابة الداخلية المطبق في البنوك لتقيمه ومحاولة تحسين أدائه وفعاليته.

المراجع

أولاً : الكتب:

1.اشتيوي، إدريس عبد السلام ، المراجعة – معايير وإجراءا ت، دار النهضة العربية، بيروت ،١٩٩٦.

2 .الزحيلي، وهبة، المعاملات المالية المعاصرة، دار الفكر للنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٢.

3. الخضيرى، محسن احمد، مفهوم البنوك الإسلامية، مكتبة الأمة، عمان،2007.

4 .جربوع، يوسف محمود، مراجعة الحسابات المتقدمة، ب.ن، غزة، ٢٠٠٢.

5. هشام جبر، نضال المصري، البنوك الإسلامية ، الجامعة الاسلاميه، فلسطين، 1986،ص190 .

6. محمد دحبور، مفهوم الرقابة، جمعيه مركز الدراسات العمالية، ابريل، 1998،ص13.

7 .عاشور، يوسف حسين، مقدمة في إدارة المصارف الإسلامية، مطبعة الرنتيسي للنشر والطباعة والتوزيع، غزة، ٢٠٠٢.

8 .عبد الله، خالد أمين، علم تدقيق الحسابات، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، ٢٠٠٠.

9 .هندي، منير إبراهيم ، إدارة الأسواق والمنشآت المالي ة، منشأة المعارف للنشر والتوزيع،الإسكندرية، ٢٠٠٢.

10.عادل رزق، الرقابة الداخلية وأهميتها، دار طيبه للنشر والتوزيع، القاهرة ، 2004،ص3.

11. عتلم محمود، أهم مقومات النظام المحاسبي في البنوك،جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2007.

12. رمضان واخرون ، مقدمة في الرقابة الداخلية وأهم مقوماتها، مكتبة الهدى ، القاهرة، 1995،ص6.

13. سامح، النادي، ، القوائم المالية في البنوك الإسلامية، الجامعة الاسلاميه، فلسطين، 2004 .

ثانياً: المجلات:

14 .أبو عبيد، أحمد، المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرف ي مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، ٢٠٠٥.

15 .البنك الإسلامي الفلسطيني، التقرير السنوي العاشر، غزة، ٢٠٠٦.

16 .الشيبي، عبد الباسط، البنوك الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرف ي مركز أب حاث فقه المعاملات الإسلامية، ب.ت.

17. مناع، محمد، مفهوم البنك في فلسطين ،العدد 21 ،آذار، 2003م .

18. مروان عوض، البنوك التجارية في فلسطين ،مجله الجامعة الاسلاميه، المجلد العاشر ،العدد الأول كانون الثاني،1985،ص50.

19. قدومي، قاسم ،مضمون الرقابة الداخلية، العدد الخامس، مايو، 2006 م.

20 . قنطقجي، سامر مظهر، المصارف الإسلامية، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، ٢٠٠٧.

ثالثاً: المقابلات:

21 . مقابلة شخصية مع مدير البنك الإسلامي الفلسطيني – فرع غزه، مدينة غزه 2016/5/17م.

22. مقابلة شخصية مع مدير بنك فلسطين – فرع غزه، مدينة غزه 2016/5/17م.